



جمعية الخدمات الإنسانية بوتده
مسجلة بالمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي برقم (١٠٠٠٧٠٦٨٠٠) - وتده
القوائم المالية
للفترة منذ التأسيس ولغاية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م
مع تقرير المراجع المستقل

جمعية الخدمات الإنسانية بوترده
مسجلة بالمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي برقم (١٠٠٠٧٠٦٨٠٠) - وتده
القوائم المالية
للفترة منذ التأسيس ولغاية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م
مع تقرير المراجع المستقل

الصفحة	الفهرس
٢-١	تقرير المراجع المستقل
٣	قائمة المركز المالي
٤	قائمة الأنشطة
٥	قائمة التدفقات النقدية
١٣-٦	إيضاحات حول القوائم المالية



تقرير المراجع المستقل

إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة
جمعية الخدمات الإنسانية بوترده
تحت إشراف المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي ترخيص رقم (١٠٠٠٧٠٦٨٠٠)

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لجمعية الخدمات الإنسانية بوترده" مسجلة بالمركز الوطني لتنمية القطاع غير ربحي برقم (١٠٠٠٧٠٦٨٠٠) "الجمعية" والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وقائمة الأنشطة وقائمة التدفقات النقدية للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للجمعية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للفترة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً لمعيار المنشآت الغير هادفة للربح المطبق في المملكة العربية السعودية ومتطلبات الإثبات والقياس والإفصاح الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية فيما لم تعالجه المعايير المحاسبية للمنشآت غير الهادفة للربح الصادر عن الهيئة والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الجمعية وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين، المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية. وقد وقينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا، فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً لمعيار المنشآت الغير هادفة للربح والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، ووفقاً لمتطلبات نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية واللائحة الأساسية للجمعية، وهي المسؤولة كذلك عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهرى، سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الجمعية على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح، بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تعزّم الإدارة تصفية الجمعية أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لدى الإدارة أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

والمكلفين بالحوكمة، أي الإدارة، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الجمعية.



تقرير المراجع المستقل (تتمة)

جمعية الخدمات الإنسانية بوترده

تحت إشراف المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي ترخيص رقم (١٠٠٠٧٠٦٨٠٠)

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهرية، سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى تأكيد مرتفع، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن كل تحريف جوهري متى كان موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، كل منها على حدة أو في مجملها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونلتزم بنزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- التعرف على مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية وتقييمها، سواءً كانت بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
 - التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
 - تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
 - التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نعدل رأينا في حال عدم كفاية تلك الإفصاحات. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفناً مستقبلياً قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
 - تقويم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.
- ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة، أي الإدارة، فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نتعرف عليها أثناء المراجعة.

العساف وأبانمي محاسبون
ومراجعون قانونيون

ندى محمد العساف

ترخيص رقم (٩٥٨)



الرياض، المملكة العربية السعودية

٢٦ محرم ١٤٤٧ هـ، (الموافق ٢١ يوليو ٢٠٢٥ م)

قائمة المركز المالي

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م

(بالريال السعودي)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م	إيضاح	
		<u>الأصول</u>
		<u>الأصول المتداولة</u>
-		النقد وما في حكمه
١,٠٠٠	(٥)	أرصدة مدينة أخرى
١,٠٠٠		إجمالي الأصول المتداولة
١,٠٠٠		إجمالي الأصول
		<u>الإلتزامات وصافي الأصول</u>
		<u>الإلتزامات</u>
		<u>الإلتزامات المتداولة</u>
٤,٤٥٠	(٦)	أرصدة دائنة أخرى
٤,٤٥٠		إجمالي الإلتزامات المتداولة
٤,٤٥٠		إجمالي الإلتزامات
		<u>صافي الأصول</u>
(٣,٤٥٠)		صافي الأصول غير المقيدة
-		صافي الأصول المقيدة
(٣,٤٥٠)		إجمالي صافي الأصول
١,٠٠٠		إجمالي الإلتزامات وصافي الأصول

تشكل الإيضاحات المرفقة من (١) الى (١٠) جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

للفترة منذ التأسيس ولغاية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م
(بالريال السعودي)

للفترة منذ التأسيس ولغاية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م	المقيده	غير المقيده	إيضاح
			الإيرادات والمكاسب:
٥٨٤	٥٨٤	-	تبرعات عينية
١,٠٠٠	-	١,٠٠٠	اشتراكات الجمعية
١,٥٨٤	٥٨٤	١,٠٠٠	إجمالي الإيرادات والمكاسب
			المصروفات والخسائر:
١,٠٠٠	-	١,٠٠٠ (٧)	المصروفات العمومية والادارية
٤,٠٣٤	٥٨٤	٣,٤٥٠ (٨)	المصروفات المحملة على النشاط
٥,٠٣٤	٥٨٤	٤,٤٥٠	إجمالي المصروفات والخسائر
(٣,٤٥٠)	-	(٣,٤٥٠)	صافي التغير في الاصول
-	-	-	الاصول في بداية الفترة
(٣,٤٥٠)	-	(٣,٤٥٠)	صافي الأصول في نهاية الفترة

تشكل الإيضاحات المرفقة من (١) الى (١٠) جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

قائمة التدفقات النقدية

للفترة منذ التأسيس ولغاية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م

(بالريال السعودي)

للفترة منذ التأسيس ولغاية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

التغير في صافي الأصول خلال الفترة

(٣,٤٥٠)

(٣,٤٥٠)

التغير في التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

التغير في الأرصدة المدينة الأخرى

(١,٠٠٠)

التغير في الأرصدة الدائنة الأخرى

٤,٤٥٠

صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية

-

التغير في النقد وما في حكمه خلال الفترة

-

رصيد النقد وما في حكمه بداية الفترة

-

رصيد النقد وما في حكمه نهاية الفترة

تشكل الإيضاحات المرفقة من (١) الى (١٠) جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

إيضاحات حول القوائم المالية
للفترة منذ التأسيس ولغاية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م
(بالريال السعودي)

(١) نبذة عن الجمعية

جمعية الخدمات الإنسانية بوترده ، مسجلة بالمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي برقم (١٠٠٠٧٠٦٨٠٠) مقرها ونطاق خدماتها منطقة حائل - مدينة وتده وتمثل أهدافها في :

- ١- توفير متطلبات الأسر من المساعدات العينية.
- ٢- المساهمة في توفير الاحتياجات الضرورية للمستفيدين.
- ٣- العمل على ترسيخ مبدأ التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع.
- ٤- تقديم المساعدات المالية لكافة الفئات المحتاجة.
- ٥- تحسين المستوى المعيشي للفئة المستهدفة.
- ٦- الارتقاء بالمستوى المعيشي للمستفيدين.

هذه أول قوائم مالية تصدر للجمعية وتبدأ من تاريخ الترخيص وتنتهي في نهاية كل سنة ميلادية.

(٢) أسس الإعداد

بيان الالتزام

تم إعداد القوائم المالية المرفقة وفقاً لمعايير المحاسبة للمنشآت غير الهادفة للربح المعتمدة في المملكة العربية السعودية ومتطلبات الإثبات والقياس والإفصاح الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المعتمد في المملكة العربية السعودية فيما لم تعالجه المعايير المحاسبية للمنشآت غير الهادفة للربح الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين الملزمة لظروف الجمعية.

أسس القياس والعرض

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية وأساس الاستحقاق.

العملة الوظيفية وعملة العرض

تعرض القوائم المالية بالريال السعودي، وهي العملة الوظيفية وعملة العرض، وتدرج جميع المبالغ في القوائم المالية بالريال السعودي ما لم يذكر خلاف ذلك.

(٣) التقديرات والافتراضات المحاسبية

إن إعداد القوائم المالية يتطلب من الإدارة استخدام تقديرات و افتراضات من شأنها أن تؤثر في تطبيق السياسات و القيم الظاهرة للأصول و الالتزامات و الإيرادات و المصروفات الواردة بالقوائم المالية. إن تحديد التقديرات يتطلب من الإدارة إتخاذ القرارات التي تعتمد على الخبرات السابقة، والخبرات الحالية و توقعات الأوضاع المستقبلية، وكل المعلومات الأخرى المتوفرة. إن النتائج الفعلية قد تكون مختلفة عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات بصورة مستمرة. التعديلات التي تترتب عنها مراجعة التقديرات المحاسبية يتم إظهار أثرها في فترة المراجعة والفترة المستقبلية التي تتأثر بهذه التعديلات.

إيضاحات حول القوائم المالية
للفترة منذ التأسيس ولغاية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م
(بالريال السعودي)

(٣) التقديرات والافتراضات المحاسبية (تتمة)

إن أهم بنود القوائم المالية التي تتطلب استخدام توقعات وفرضيات من قبل الإدارة تتعلق بالآتي:
١-٣ مبدأ الإستمرارية

ليس لدى إدارة الجمعية شك حول قدرتها على الاستمرار، وعليه فقد تم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

٢-٣ الإنخفاض في قيمة الأرصدة المدينة

يتم تكوين مخصص للإنخفاض في قيمة الأرصدة المدينة عند وجود دليل موضوعي على أن الجمعية لن تكون قادرة على تحصيل كافة المبالغ المستحقة وفقاً لشروط التعاقد. إن الصعوبات المالية التي قد يتعرض لها المدين وإحتمالية إفلاسه أو إعادة الهيكلة المالية لديه أو إخفاقه في أو تأخره عن سداد الدفعات المستحقة تعتبر جميعها مؤشرات كبيرة وتعتبر أدلة موضوعية على الانخفاض في قيمة الأرصدة المدينة. ويتم إجراء تقدير مستقل للمبالغ الهامة بحد ذاتها. وبالنسبة للمبالغ غير الجوهرية بحد ذاتها ولكنها تجاوزت موعد إستحقاقها، فإنه يتم تقديرها بشكل جماعي ويتم تكوين مخصص بناءً على الوقت ومعدلات التحصيل السابقة.

٣-٣ الهبوط في قيمة الأصول غير المالية

يتم في تاريخ كل قائمة مركز مالي مراجعة القيمة الدفترية للأصول غير المالية، فقط عند وجود مؤشر على حدوث هبوط في القيمة أو عكس خسائر الهبوط، وفي حالة وجود مثل هذا المؤشر، يتم تقدير القيمة القابلة للإسترداد للأصل لتحديد مقدار خسائر الهبوط في القيمة أو عكس خسائر الهبوط في القيمة، إن وجدت.

٤-٣ الهبوط في قيمة الأصول المالية

يتم تقييم مؤشرات الهبوط في القيمة للأصول المالية، ما عدا الأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأنشطة في نهاية كل فترة مالية. يتم تخفيض قيمة الأصول المالية عند وجود دليل موضوعي، كنتيجة لحدث أو أحداث حصلت بعد الاعتراف المبدئي بتلك الأصول المالية يشير إلى تأثر التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لتلك الأصول المالية.

إيضاحات حول القوائم المالية
للفترة منذ التأسيس ولغاية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م
(بالريال السعودي)

(٣) التقديرات والافتراضات المحاسبية (تتمة)

٥-٣ الأحكام المرتبطة بالتمييز بين معاملات التبرعات ومعاملات الوكالة

وفقاً للمعايير المحاسبية للمنشآت غير الهادفة للربح عند قيام المتبرع بتفويض المنشأة المستلمة للأصل بإنشاء برامج لتوزيع نقدية وتنفيذه، أو سلع، أو خدمات على المنتفعين، فإن المنشأة المستلمة تقوم بمعاملة تلك الأصول على أنها تبرعات، نظراً إلى أن الجمعية لديها سلطة الإدارة و التصرف في هذا الأصل المحول من المتبرعين ، فقد تم اعتبار الأصول المحولة للجمعية على أنها تبرعات وليس معاملات بالوكالة، وعليه إثبات التبرعات مباشرة عن التحويل أو الاستحقاق في قائمة الأنشطة .

(٤) ملخص السياسات المحاسبية المهمة

الأدوات المالية

تقوم الجمعية بالمحاسبة عن جميع أدواتها المالية وفقاً للقسمين ١١ و ١٢ من المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

يتم الاعتراف بالأصول والإلتزامات المالية عندما تصبح الجمعية طرفاً في الاحكام التعاقدية لأداة مالية. وعندما يتم إثبات أصل مالي أو التزام مالي بشكل أولي، يتم قياسه بسعر المعاملة بما في ذلك تكاليف المعاملة باستثناء القياس الأولي للأصول والالتزامات المالية التي تقاس لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأنشطة ما لم يشكل الترتيب، في الواقع، معاملة تمويل للمنشأة (للتزام مالي) أو الطرف المقابل (لأصل مالي) إذا كان الترتيب يشكل معاملة تمويل، فيتم قياس الأصل أو الالتزام المالي بالقيمة الحالية للدفعات المستقبلية مخصومة بمعدل الفائدة السوقية لأداة دين مشابهة.

في نهاية كل فترة تقرير، يجب على المنشأة أن تقيس الأدوات المالية على النحو التالي، دون أي طرح لتكاليف المعاملة التي يمكن أن تتحملها المنشأة عند البيع أو الاستبعاد الآخر:

تقاس أدوات الدين بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية إذا استوفت الشروط اللازمة لهذا الإثبات. وتقاس أدوات الدين التي تصنف على أنها أصول متداولة أو التزامات متداولة بالمبلغ النقدي غير المخصوم أو العوض النقدي الآخر الذي يتوقع أن يتم دفعه أو استلامه (أي صافي من الهبوط في القيمة) ما لم يشكل الترتيب، في الواقع، معاملة تمويل.

تقاس الارتباطات باستلام قرض، التي تستوفي الشروط لهذا الإثبات، بالتكلفة (التي قد تكون صفراً) مطروحاً منها هبوط القيمة.

الأدوات المالية

تقاس الاستثمارات في الأسهم الممتازة غير القابلة للتحويل والأسهم العادية أو الممتازة غير القابلة للإعادة - إن وجدت- على النحو التالي:

إذا كانت الأسهم تتم المتاجرة فيها في سوق عامة أو يمكن قياس قيمتها العادلة خلاف ذلك بطريقة يمكن الإعتماد عليها بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما، فإنه يجب أن يقاس الاستثمار بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات ضمن قائمة الأنشطة

تقاس جميع الاستثمارات الأخرى من هذا القبيل بالتكلفة مطروحاً منها هبوط القيمة.

يتم إلغاء الإعتراف بالأصول المالية عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصول أو يتم تسويتها أو تحويل ويتم إلغاء إثبات الالتزام المالي (أو جزء من الالتزام المالي) فقط عندما يتم اطفأؤه أي عندما يتم الوفاء بالالتزام المحدد في العقد، أو إلغائه أو ينقضي.

يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات المالية ويتم إدراج صافي المبلغ في قائمة المركز المالي عند وجود حق قانوني لإجراء مقاصة لتلك المبالغ المعترف بها ويكون هناك نية للتسوية على أساس الصافي أو الإعتراف بالأصول وتسوية الإلتزامات في آن واحد.

الأصول المالية

الإثبات الاولي

يُثبت الأصل المالي فقط عندما تصبح الجمعية طرفاً في النصوص التعاقدية للأداه ويتم إثباته بسعر المعاملة وتتضمن الأصول المالية للجمعية النقد وما يعادله والذمم المدينة.

القياس اللاحق

بالنسبة لأدوات الدين طويلة الاجل تقاس بالتكلفة المستنفده باستخدام طريقة الفائدة الحقيقية وتقاس أدوات الدين قصيرة الأجل بالمبلغ النقدي غير المخصوم أو العوض النقدي الذي يتوقع ان يتم استلامه.

ويتم إلغاء إثبات الأصل المالي فقط عندما تنقضي الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي أو تتم تسويتها أو تحول الجمعية - إلى حد كبير - جميع المخاطر ومكافآت ملكية الأصل المالي إلى طرف آخر أو تكون الجمعية قد حولت السيطرة على الأصل إلى طرف آخر.

إيضاحات حول القوائم المالية
للفترة منذ التأسيس ولغاية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م
(بالريال السعودي)
(٤) ملخص السياسات المحاسبية المهمة (تتمة)

الالتزامات المالية

الإثبات الاولي

يُثبت الالتزام المالي فقط عندما تصبح الجمعية طرفاً في النصوص التعاقدية للأداه ويتم إثباته بسعر المعاملة.

إلغاء إثبات الالتزام المالي

يتم إلغاء إثبات الالتزام المالي فقط عندما يتم اطفأؤه أي عندما يتم الوفاء بالالتزام المحدد في العقد أو إلغائه.

الدائنون التجاريون والأرصدة الدائنة الأخرى

تتمثل في قيمة الإلتزامات المستحقة السداد مستقبلاً مقابل مستحقات أخرى حصلت عليها الجمعية سواء صدر عنها أو لم يتم بعد إصدار فواتيرها.

المدينون التجاريون والأرصدة المدينة الأخرى

تتم معظم المبيعات على أساس شروط الانتماء العادية والمبالغ المستحقة لا تحمل فائدة. في نهاية كل فترة تقرير، تتم مراجعة القيم الدفترية للذمم المدينة لتحديد ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن المبالغ غير قابلة للاسترداد. إذا كان الأمر كذلك، يتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة مباشرة في قائمة الأنشطة.

المخصصات

يتم إثبات المخصص ضمن قائمة المركز المالي عندما يكون على الجمعية إلتزام قانوني أو ضمني حالي نتيجة لأحداث سابقة والذي يمكن تقديره بصورة موثوقة، ومن المحتمل أن يتطلب ذلك تدفق خارجي للمنافع الإقتصادية لتسوية الإلتزام، ويتم قياس المخصص باستخدام أفضل تقدير للمبلغ المطلوب لتسوية الإلتزام في تاريخ التقرير، وإذا كان أثر القيمة الزمنية للنقود ذا أهمية نسبية فيجب أن يكون مبلغ المخصص هو القيمة الحالية للمبلغ المتوقع أن يكون مطلوباً لتسوية الإلتزام بمعدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة لذلك الإلتزام. وعندما يتم قياس المخصص بالقيمة الحالية للمبلغ المتوقع أن يكون مطلوباً لتسوية الإلتزام، فإنه يجب إثبات التخفيض في الخصم على أنه تكلفة تمويل في السنة التي تنشأ فيها.

إيضاحات حول القوائم المالية
للفترة منذ التأسيس ولغاية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م
(بالريال السعودي)

(٤) ملخص السياسات المحاسبية المهمة (تتمة)

الإيرادات

- (١) يتم إثبات التبرعات والصدقات والزكوات والمنح والهبات وكذلك كافة الإيرادات الأخرى المتنوعة طبقاً لأساس الإستحقاق وذلك عند توافر الشروط التالية :-
(1/1أ) ان تتمتع الجمعية بسلطة إدارة التبرع أو التصرف فيه بأى شكل من أشكال التصرف بما يسمح لها تحديد كيفية الإستخدام فى المستقبل .
(1/2أ) ان تتوقع الجمعية الحصول على التبرع بدرجة معقولة من الثقة.
(1/3أ) ان يكون التبرع قابلاً للقياس بدرجة معقولة من الموضوعية .
(٢) يتم إثبات ما يتم تلقيه من تبرعات فى صورة خدمات أو تجهيزات أو منافع أو مرافق ضمن الإيرادات وذلك عند إمكانية قياسها بحيث تعكس القيمة المقدرة لتلك التبرعات القيمة العادلة لتلك الخدمات أو المنافع أو التجهيزات .

المصروفات

- (١) يتم إثبات المصروفات العمومية والإدارية فور إستحقاقها طبقاً لاساس الإستحقاق .
(٢) يتم إثبات مصروفات الأنشطة فور إستحقاقها طبقاً لاساس الإستحقاق .

الإيجارات التشغيلية

يتم تسجيل المبالغ المدفوعة بموجب عقود الإيجار التشغيلية المبرمة من قبل الجمعية بصفتها مستأجر على قائمة الأنشطة على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقود الإيجار ذات العلاقة.

التبرعات العينية

يتم قيد التبرعات العينية بالقيمة القابلة للتحقق فى الفترة المحاسبية التى تم الإستلام فيها وعند تعذر الوصول إلى القيمة القابلة للتحقق لتلك السلع فإنه يجب تأجيل الإعتراف بتلك التبرعات إلى حين بيعها .

الأصول غير المقيدة

هى الأصول التى لا تخضع لقيود من جانب المتبرع ومن ثم فهى تقع تحت السيطرة الكاملة للجمعية وقد تكون الأصول غير المقيدة أصول مالية أو عينية

الأصول المقيدة

هى الأصول الخاضعة لقيود من جانب المتبرع وهذه القيود مرتبطة باستخدام تلك الأصول لأغراض محدودة سواء من حيث قيود الاستخدام أو قيود التوقيت وقد تكون الأصول غير المقيدة أصول مالية أو عينية

التغير فى صافي الأصول غير المقيدة

يمثل مقدار الزيادة أو النقص الناتج من الاتي الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر التى لا تمثل تغيير فى صافي الأصول المقيدة. التحويلات وإعادة التصنيف من وإلى فئات صافي الأصول الأخرى نتيجة رفع القيود من قبل المتبرع أو انقضاء القيد بمرور الوقت أو استيفائه من قبل الجمعية

إيضاحات حول القوائم المالية
للفترة منذ التأسيس ولغاية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م
(بالريال السعودي)

(٤) ملخص السياسات المحاسبية المهمة (تتمة)

التغير في صافي الأصول المقيدة

يمثل مقدار الزيادة والنقص من الاتي التبرعات التي تخضع لقيود المتبرع والتي ترفع إما بمرور الوقت أو باستيفائها من قبل الجمعية. التحويلات وإعادة التصنيف من وإلى صافي الأصول الأخرى نتيجة رفع القيود من قبل المتبرع أو انقضاء القيد بمرور الوقت أو استيفاءه من قبل الجمعية

(٥) أرصدة مدينة أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م	
١,٠٠٠	ايرادات اشتراكات مستحقة
١,٠٠٠	

(٦) أرصدة دائنة أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م	
٤,٤٥٠	أتعاب مهنية مستحقة
٤,٤٥٠	

(٧) المصروفات العمومية والإدارية

للفترة منذ التأسيس ولغاية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م	
١,٠٠٠	أتعاب مهنية
١,٠٠٠	

(٨) المصروفات المحملة على النشاط

للفترة منذ التأسيس ولغاية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م	المقيد	غير المقيد	
٥٨٤	٥٨٤	-	أيجار مقر الجمعية
٣,٤٥٠	-	٣,٤٥٠	أتعاب مهنية
٤,٠٣٤	٥٨٤	٣,٤٥٠	

(٩) إدارة المخاطر

مخاطر أسعار الفائدة

لا تعد مخاطر أسعار الفائدة السوقية ذات أهمية بالنسبة للجمعية حيث ليس لديها قروض تحمل فوائد.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة الجمعية على مقابلة التزاماتها المتعلقة بالالتزامات المالية حال إستحقاقها. تتم مراقبة احتياجات السيولة دورياً وتعمل الإدارة على التأكد من توفر سيولة كافية لمقابلة أي التزامات عند استحقاقها. ولا تعتقد الإدارة أن الجمعية معرضة لمخاطر مؤثرة تتعلق بالسيولة لطبيعة نشاط الجمعية ومحدودية الالتزامات مقارنة بالأصول.

مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في اخفاق العميل أو الطرف المقابل في أداة مالية في الوفاء بالتزامه قبل الجمعية والتسبب في تكبد خسارة مالية. إن الأدوات المالية الخاصة بالجمعية التي يمكن أن تتعرض لمخاطر الائتمان تتضمن بشكل أساسي أرصدة البنك والذمم المدينة الأخرى. تقوم الجمعية بإيداع أموالها في مصارف مالية ذات موثوقية وذات قدرة إئتمانية عالية ولا تتوقع الإدارة وجود مخاطر إئتمان هامة تنتج من ذلك، وتقوم الإدارة بمراقبة الذمم المدينة الأخرى ولا تتوقع وجود مخاطر إئتمان هامة تتعلق بالذمم المدينة.

مخاطر أسعار العملات

تتمثل مخاطر أسعار العملات في التغيرات و التذبذبات المحتملة في معدلات العملات التي قد تؤثر سلباً على قيم الأصول و الالتزامات أو على التدفقات النقدية. وتراقب الإدارة تقلبات أسعار العملات وتعتقد أن تأثير مخاطر أسعار العملات غير مؤثر لأن معظم تعاملاتها على المستوى المحلي.

(١٠) إعتامد القوائم المالية

تمت الموافقة والاعتماد للقوائم المالية للجمعية من قبل مجلس الادارة بتاريخ ٢٦ محرم ١٤٤٧ هـ الموافق (٢١ يوليو ٢٠٢٥ م).